«النصرة» تختطف 43 من عناصر حفظ السلام في الجولان

«الدولة الإسلامية» تعدم 250 جندياً سورياً

دمشق - وكالات - أعدم تنظيم «الدولة الاسلامية» 250 جنديا سورياً الذين كانوا يحاولون الفرار من محيط مطار الطبقة العسكري في مدينة الرقة بشمال سورية بعد اسرهم.

وأظهرت لقطات فيديو تم بثها على «يوتيوب» وأكد أحد مقاتلي تنظيم «الدولة الاسلامية» صحتها قيام أفراد من التنظيم باعدام 250 جنديا سوريا كانوا قد وقعوا في الاسر عندما استولت الجماعة على مطار الطبقة.

وبدت في الفيديو جثث عشرات الرجال وهم يرقدون ووجوههم الى الاسفل ولا يرتدون سوى ملابسهم الداخلية. وتمددت جثث هؤلاء الرجال في صف طويل يبدو أن طوله يصل لعشرات الامتار.

وأظهر الفيديو أيضا كومة منفصلة من الجثث قرب ذلك.

وقال العنوان المرفق مع الفيديو ان 250 من الشبيحة أو الجنود الموالين لقوات الاسد ممن اسروا على ايدي «الدولة الاسلامية من قاعدة الطبقة في الرقة قد اعدموا».

وقال أحد مقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية في الرقة لرويترز عبر الانترنت «نعم لقد اعدمناهم جميعا».

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبد الرحمن لوكالة «فرانس برس» في وقت سابق ان «تنظيم الدولة الاسلامية تمكن من اسر عشرات الجنود السوريين الذين فروا من مزرعة العجراوي القريبة من مطار الطبقة، وقام باعدامهم»، من دون ان يكون في الامكان تحديد عددهم.

لوحة معدنية على شكل جندي يصوب بندقيته في موقع مراقبة إسرائيلي في الجولان حيث سيطرت المعارضة السورية على معبر القنيطرة (أ ب)

واوضح عبد الرحمن ان الجنود المقتولين جزء من عناصر القوات النظامية التي انسحبت من مطار الطبقة العسكري قبل سقوطه في ايدي «الدولة الاسلامية» الاحد الماضي وكانوا لايزالون يقاتلون في مزرعة العجراوي القريبة.

وأشار الى ان غيرهم لا يزال موجودا في المزرعة حيث الاشتباكات مستمرة مع «الدولة الاسلامية».

وأوضح عبد الرحمن ان عدد القوات النظامية التي كانت في مطار الطبقة كان يناهز 1400، وقتل نحو 200 منهم في المعارك التي سبقت سقوط المطار على مدى خمسة ايام.

وخلال الايام الاخيرة، تمكن بين 600 و700 من بلوغ مناطق تحت سيطرة القوات النظامية، بينهم نحو خمسين وصلوا الى منطقة السلمية في محافظة حماة الليلة قبل الماضية. ولا يزال مئات آخرون مختبئين في قرى او يقاتلون في العجراوي او متوارين عن الانظار. وبين هؤلاء العشرات الذين اعدموا الليلة قبل الماضية.

وفي المقابل، أعلن المرصد ان مقاتلات سورية تابعة للقوات الجوية النظامية قتلت قادة في تنظيم «الدولة الاسلامية» في محافظة دير الزور بينهم سوريون وعرب وأجانب.

وأفاد التلفزيون السوري الرسمي بأن الجيش قتل أكثر من عشرة «ارهابيين» في هجوم على مطار يقع في شرق محافظة دير الزور بينهم رجلان وصفهما بأنهما قائدان في الدولة الاسلامية في المحافظة فضلا عن تدمير 14 مركبة مدرعة.

وقال المرصد ان المقاتلات السورية قصفت مبنى يستخدم مقرا لقيادة تنظيم «الدولة الإسلامية» أثناء اجتماع لقادتها فيه.

في هذا الوقت، أكدت الأمم المتحدة أن مجموعة مسلحة تحتجز 43 من عناصر قوات حفظ السلام الدولية في الجانب السوري من مرتفعات الجولان الخميس، مؤكدة أنها تبذل كل جهودها للافراج عنهم.

وقالت المنظمة الدولية في بيان «قامت مجموعة مسلحة باحتجاز 43 من عناصر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فجر اليوم (أمس) في محيط القنيطرة».

وكانت جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة قد أعلنت سيطرتها على معبر القنيطرة أول من امس ثم سيطرة على كامل البلدة.

تردّده انسحب على فريقه الأمني ولاسيما رئيس الأركان

أوباما يحسم موقفه من ضرب «الدولة الإسلامية» في سورية ... غداً أو بعده

| واشنطن - من حسين عبدالحسين |

○ الرئيس لا يريد التنسيق مع الأسد ولا عودته إلى مناطق تسيطر عليها «الدولة»

تتواصل الاجتماعات في العاصمة الأميركية على أعلى المستويات، وكان آخرها الثلاثاء الماضي، للتباحث في إمكانية توجيه ضربات لأهداف تعود لتنظيم «الدولة الإسلامية» داخل سورية. ومن المتوقع ان يعقد اليوم فريق الامن القومي الموسع، برئاسة الرئيس باراك أوباما، اجتماعا في البيت الأبيض، في وقت يعتقد كثيرون ان الرئيس الأميركي سيحسم موقفه من الموضوع خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وعلمت «الراي» ان اجتماع الثلاثاء، الذي جمع ما يعرف بـ «لجنة الرؤساء»، أي كبار المسؤولين من الوزارات المعنية كالخارجية والدفاع وأجهزة الاستخبارات، شهد نقاشا مستفيضا حول محاسن ومساوئ كل الخطط المطروحة، وتضمن أسئلة حول ان كان لدى القوات الأميركية سلسلة معروفة من الأهداف التي تعود لـ «الدولة الإسلامية» والتي يمكن ضربها.

كذلك، تضمن النقاش تقديم السيناريوات المحتملة على إثر الضربة، من قبيل ان كانت تعطي لقوات الرئيس السوري بشار الأسد تفوقا على «الدولة الإسلامية» وتسمح لها باستعادة أراض خسرتها في الماضي القريب، ام ان ضربة داخل سورية ستدفع مقاتلي الدولة الى مناطق أخرى تسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم.

ويقول المطلعون على فحوى اللقاء ان المجتمعين اتفقوا على حتمية عدم اجراء أي تنسيق عسكري او استخباراتي مع الأسد في هذا الشأن، وعدم تحويل الضربة الى فرصة لقواته لاستعادة المبادرة في مواقع خسرتها، وهو ما يعني ان الولايات المتحدة تجد نفسها مجبرة على البحث عن شركاء - كما في العراق - يقومون بمؤازرة الحملة الجوية على الأرض.

وحتى الآن، لم تجر واشنطن أي اتصالات بقيادة «الجيش السوري الحر» او الفصائل التي تصنفها معتدلة حتى تقوم هذه بالاستيلاء على المناطق التي ستطرد واشنطن مقاتلي الدولة منها. لكن مسؤولين أميركيين قالوا انه من المبكر الاتصال بالمعارضة السورية في هذا الشأن قبل ان يحسم الرئيس الأميركي أمره، ويقرر توجيه الضربة فعليا.

والمقربون من الرئيس الأميركي يقولون ان أوباما متردد لأنه يعتقد ان «الدولة الإسلامية» ربما تنكفئ على إثر ضربات العراق بشكل لا يضطر الاميركيين الى توسيع الضربة الى داخل سورية. على ان كثيرين داخل الإدارة وخارجها لا يعتقدون بأن «الدولة الإسلامية» ستخفض من نشاطاتها الحربية، ويشير هؤلاء الى هجومها واستيلائها على مطار الطبقة العسكري في مدينة الرقة السورية، وكذلك شنها هجوما ضد مدينة طوزخورماتو العراقية، على الرغم من العملية الجوية الأميركية.

كذلك، يقول عاملون في الإدارة ان تردد أوباما انسحب على عدد من اركان فريق الأمن القومي، كان في صدارتهم رئيس الأركان الجنرال مارتن ديمبسي، الذي بعدما ادلى بتصريح قال فيه ان وجود «الدولة الإسلامية» في سورية يشكل خطرا على الولايات المتحدة لأن من شأنه ان يتحول مقرا للإرهابيين لشن هجماتهم ضد اهداف أميركية، عاد وتراجع عن تصريحه هذا بالقول ان لا خطر داهماً تشكله الدولة.

وسبب تراجع ديمبسي، حسب مصادر الإدارة، هو حرص الجنرال الأميركي على «عدم فرض واقع» على أوباما يجبر الأخير على تبني تقييم ان الدولة خطر داهم وان على واشنطن توجيه ضربة لها على وجه السرعة.

من المرجح ان يتخذ أوباما قراره حول إمكانية توسيع الضربة الجوية الأميركية ضد اهداف «الدولة الإسلامية» لتشمل سورية غدا أو بعد غد، وان يبلغ اركان فريقه القرار يوم الاثنين بعد عطلة نهاية الأسبوع. وفي حال قرر الرئيس الأميركي توجيه ضربة، وقتذاك سيجد الفريق الرئاسي نفسه مجبرا على وضع خطة متكاملة تشمل اعداد المبررات القانونية، والتواصل مع زعماء الكونغرس من الحزبين، في وقت يقدم له العسكريون أكثر من خطة تحدد حجم الضربة وعدد أهدافها.

وكانت مصادر أميركية نفت في شكل قاطع «وجود أي تعاون مباشر او غير مباشر مع نظام الأسد». ووصفت هذه المصادر لـ «الراي» الحديث عن تعاون مع الأسد لمكافحة الإرهاب في سورية كجزء «من الحملة الإعلامية التي يشنها النظام وحلفاؤه لتصوير نفسه وكأنه أصبح مقبولا لدى المجتمع الدولي».

وبلغة حازمة، أكدت المصادر الأميركية ان «لا تعاون مع الأسد الآن ولا في المستقبل»، معتبرة أن «المجتمع الدولي يعمل على اعداد ملفات لمحاكمة كل من تلوثت أيديهم بالدماء من نظام الأسد امام محاكم دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب»، وان «الأسد جزء من المشكلة، ولا يمكنه ان يكون جزءا من الحل».

وكانت وكالة «اسوشيتد برس» نقلت عن مسؤولين في الإدارة، ان واشنطن زودت نظام الأسد، عن طريق بغداد وموسكو، معلومات استخباراتية حول أماكن وجود مقاتلي تنظيم «الدولة الإسلامية» داخل سورية ليقوم النظام بضربها.

الا ان المسؤولين الذين تحدثت إليهم «الراي» نفوا الأمر، وقالوا ان واشنطن «لا تشارك لا بغداد ولا موسكو معلومات استخباراتية حول تواجد القوى المختلفة داخل سورية»، وأنه ليس لدى بغداد معلومات حول اماكن تواجد مقاتلي «داعش» حتى داخل العراق.

بعد تقارير عن عمولات و«ألغاز» وأسلحة «ممنوعة»

تقرير

هبة الـ 3 مليارات للجيش اللبناني بين الأمير سلمان وهولاند

| بيروت - «الراي» |

تتجه الانظار في بيروت الى زيارة ولي العهد السعودي، وزير الدفاع الامير سلمان بن عبدالعزيز لفرنسا الاثنين المقبل، وسط توقعات بان تكون هبة الـ 3 مليارات التي خصصتها المملكة لتزويد الجيش اللبناني بالسلاح عبر فرنسا، بنداً رئيسياً في محادثات الامير سلمان مع الرئيس فرنسوا هولاند، الامر الذي من شأنه تحريك هذه الهبة «المعلقة»، وتالياً الاسراع في توريد الاسلحة الفرنسية الى الجيش اللبناني بعدما شهد هذا الملف الكثير من «الاخذ والرد» على وقع تمدد الخطر الارهابي الى لبنان.

فيوم كانت معركة عرسال (على الحدود الشرقية مع سورية) على أشدّها بين الجيش اللبناني ومجموعات من «داعش» و«النصرة»، خرج قائد الجيش العماد جان قهوجي عن صمته كأنه يصرخ «(...) الوضع خطير في عرسال، هذه المعركة تستلزم معدات وآليات وتقنيات يفتقد اليها الجيش. من هنا ضرورة الاسراع في تزويده المساعدات العسكرية اللازمة عبر تثبيت لوائح الاسلحة المطلوبة ضمن الهبة السعودية عبر فرنسا».

هذه «الاستغاثة» وجهت الأنظار نحو الهبة التي كانت السعودية قد أعلنت في ديسمبر 2013 عن تخصيصها لشراء اسلحة للجيش اللبناني من فرنسا، وهي الاسلحة التي لم تصل بعد الى بيروت، الأمر الذي أثار موجة من التساؤلات عن أسباب هذا «التباطؤ»، وعن مصير هذه العملية المثلثة الضلع (سعودية - فرنسية - لبنانية) في ضوء الاجتماعات وتبادُل اللوائح.

ثمة مَن يتحدث عن عمولات وسمسرات فرنسية، وربما لبنانية ايضاً أغضبت المملكة التي كانت وضعت معايير بالغة الشفافية لإنجاز هذه الصفقة من دولة الى دولة، وهناك ما يؤشر الى ضغوط اسرائيلية تؤخر الاتفاق على نوعية الاسلحة وطبيعتها، اضافة الى اعتقاد سائد لدى بعض الاوساط في بيروت بان لبنان «ليس جاهزاً» بسبب عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية ولعبة التعطيل التي تطال المؤسسات.

غير ان الأكثر إثارة للانتباه في هذا السياق كان اضطرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وبعد نحو تسعة اشهر من الاتفاق مع فرنسا، الى الاستجابة الفورية لـ «نجدة» الجيش اللبناني بهبة مليار دولار، لكن على طريقة «cash money» كلف رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بالاشراف على صرفها.

ويروي قريبون من رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان لـ «الراي» ان «سليمان الذي تلقى اتصالاً لافتاً من الملك عبدالله لتعزيته باستشهاد جنود لبنانيين خلال معركة عرسال التي وقعت في 2 اغسطس الجاري، أثار مع خادم الحرمين الشريفين حاجة الجيش اللبناني الى المساعدة العاجلة، لان ترجمة هبة الـ 3 مليارات دولار عبر فرنسا تستغرق وقتاً وتتطلب آليات، وتالياً أعلن عن هبة المليار دولار الفورية».

ولا يقيم القريبون من سليمان، الذي يحظى باحترام من المملكة، وزناً لما يشاع عن عمولات لجهات فرنسية ولبنانية عرقلت إنجاز المساعدة العسكرية للجيش اللبناني عبر فرنسا، وهم يعتقدون ان «لبنان غير جاهز نتيجة الفراغ الرئاسي والشلل الذي يصيب البرلمان، فالامر يحتاج الى آليات ولجان مشتركة ولمدة تراوح بين سنتين وثلاث»، وهم سرعان ما يردون على الكلام عن عمولات وما شابه بالدعوة الى «تشكيل لجنة تحقيق».

سليمان، الذي يوحي القريبون منه وكأنه المؤتمن على هبة الـ 3 مليارات، كان التقى إبان معركة عرسال السفيرين السعودي والفرنسي وزار قيادة الجيش للاطلاع من قهوجي على الوضع وبدا كأنه ما زال يداوم في «الرئاسة الشاغرة».

اما الجيش، الذي ينأى بنفسه عادة عن «الكلام المباح»، فقال العارفون بموقفه لـ «الراي» ان «اجتماعات عدة عُقدت تحضيراً لترجمة هبة الـ 3 مليارات السعودية، وجرت لقاءات لبنانية - فرنسية ولبنانية - سعودية وثلاثية ايضاً، قدّم خلالها الجيش اللبناني لوائح مدروسة تمّت الموافقة عليها»، مشيرين الى ان عقد الصفقة هو على عاتق الجانبين الفرنسي والسعودي، وموضحين ان هذا الملف اصبح الان في عهدة وزارة المال السعودية.

ولان العسكر غالباً ما يتجنّبون التعليق على «تقارير غير رسمية»، لم يشأ العارفون بمقاربة الجيش لهذا الملف مناقشة المعلومات عن عمولات وشروط تؤخر صفارة الانطلاق لبدء ورشة التسليح الفرنسي للجيش عبر المكرمة السعودية، لكنهم وفي ايحاءات تؤكد وجود مثل هذه العوائق، أعادوا عبر «الراي» التذكير بشرطين جوهريين وضعتهما الرياض، هما: ان الاتفاق مع فرنسا هو من دولة الى دولة وليس عبر شركات ما يعني رفض اي عمولات، وألا يباع اي سلاح الى الجيش اللبناني كان بيع بسعر أقلّ الى دولة أخرى.

وعلمت «الراي» ان الرياض وضعت «شروطاً جزائية» لـ «تسييل» هبة الـ 3 مليارات، اهمها:

1 - ألا تشتمل على عمولات يتقاضاها ايّ طرف معني بالصفقة.

2 - إذا تبين أن الأسلحة أو المعدات أو الذخائر نفسها بيعت إلى أي دولة بسعر أقلّ يتم تغريم الجانب الفرنسي.

وطلبت المملكة من الحكومتين اللبنانية والفرنسية التعامل بشفافية ووضوح بعيداً عن لعبة العمولات حتى لا تتعرض الصفقة للإلغاء.

وبحسب المعلومات فان الرياض علمت ان الشركة المعنية بتوريد الأسلحة والتي تملك الدولة الفرنسية غالبية رأس مالها (34 في المئة ملكية مباشرة و51 في المئة من خلال الحصص التي تملكها في الشركات المساهمة) والتي تم تكليفها من الجانب الفرنسي لتنفيذ صفقة التسليح، تطالب بعمولة قدرها 5 في المئة أي ما يوازي 150 مليون دولار، ما اعتُبر خرقاً لشروط الصفقة، وسط تقارير تحدثت عن ان الشركة بادرت لطلب لقاء القيادات السعودية فرُفض الطلب كون الأمور خرجت من الديوان إلى وزارة المال «وعليه يكون التفاهم معهم».

ووفق التقارير نفسها فان السعودية استاءت من التعثر الذي رافق عملية تسييل الهبة سواء على خلفية العمولات او عدم الاستجابة الكاملة مع لوائح وبيانات التسليح التي ارسلها الجيش اللبناني حيث تحدثت معلومات عن ان الجانب الفرنسي أعاد الى الجانب اللبناني لائحة بأنواع سلاح يعتذر عن تسليمه اياها بحجة الاخلال بالتوازن العسكري او ان هذا النوع من السلاح محظر خروجه من فرنسا او هو مخصص لاستعمال الجيش الفرنسي فقط دون سواه.

وكشفت تقارير في هذا السياق عن عدم إدراج صواريخ الكروتال في الصفقة والتي يبلغ مداها من 13 الى 15 كيلومتراً، ما يجعل منها تهديداً جدياً للطائرات الإسرائيلية واستبدالها بصواريخ ارض جو «مسترال» بحيث يبلغ المدى النظري للصاروخ 5 الاف متر، فيما يبلغ المدى الفعلي 3 آلاف متر. علماً ان معلومات اشارت الى ان الصفقة تتضمن زوارق دورية من طراز «أدروا» بطول 40 متراً وهي قادرة على الإبحار 20 يوماً مزودة بمدفع إيطالي 76 ميليمتراً بدلاً من مدفع فرنسي 20 ميليمترا.

وأشارت التقارير الى إدراج طائرات مروحية مقاتلة قديمة نوع «غازيل» مزودة بـ 4 منصات لإطلاق صواريخ «هوت»، وطائرات طراز «بوما» اي «سي 725» لنقل الجنود، وسط تقارير عن ان شركة «تالس» قدمت شبكة رادارات لتغطية الأجواء والمياه وأجهزة مكالمات وتنصت عالية الجودة لتساهم في كشف شبكات التجسس وعلى الأرجح دبابات هجومية نوع «لوكلير»، علماً ان تقارير كانت ذكرت ان ثمة تحفظات على تسليم هذه الدبابات (طلب لبنان منها 30) وسط اقتراح بتسليم تسع مصفحات بعد 3 سنوات، على ان يجري تسليم البقية في مهل متباعدة.

وكان رئيس الديوان الملكي السعودي الشيخ خالد التويجري وضع شروط تنفيذ الصفقة وتحديداً ألاّ يتدخل وسطاء في المفاوضات بين اللبنانيين والفرنسيين على تسليح الجيش، وسط تقارير عن انه كان التقى قبيل اعلان الهبة اي في ديسمبر 2013 بالرئيس فرانسوا هولاند.

وبحسب تقارير كانت نُشرت في بيروت سابقاً فان رئيس الشركة المعنية بتوريد الأسلحة أشرف شخصياً (قبل تقاعُده) على تقديم اللوائح الى الأركان العسكرية اللبنانية، وزار بيروت في 20 يناير الماضي للتعجيل بإنجاز الصفقة قبل ان يحصل لقاء لبناني - فرنسي - سعودي في الرياض كرّر خلاله التويجري شروط المملكة محذراً من وقف الصفقة اذا تمت مخالفة قواعدها.

ولعلّ ما قاله النائب الفرنسي الصديق للبنان جيرارد بابت بعد عدم تلقيه اي جواب على رسالة وجّهها الى هولاند حول تأخّر بت صفقة تسليح الجيش اللبناني يعبّر عما يعتمل هذه القضية اذ قال: «هناك الكثير من الألغاز في هذا الملف».

تناغُم بين السفير السوري وحملة «8 آذار» للحضّ على التعاون مع دمشق

الجيش اللبناني يشتبك مع مسلّحين في جرود عرسال

| بيروت - من ليندا عازار |

ما «سرّ» تجدُّد المواجهات بين الجيش اللبناني ومسلّحي «الدولة الاسلامية» و«جبهة النصرة» في جرود عرسال بعد 21 يوماً من انتهاء المعارك التي اندلعت في 2 اغسطس الجاري في أعقاب توقيف الجيش عماد احمد جمعة على أحد حواجزه وهو ما ادى الى استهداف المسلحين مراكز عسكرية بهجمات أسفرت على مدار خمسة ايام عن استشهاد 18 ضابطاً وجندياً وأسْر ما لا يقل عن 14 و20 رجل امن اضافة الى مقتل العشرات من تنظيميْ «الدولة» و«النصرة»؟

هذا السؤال طُرح بقوة ما ان تصاعد دخان المواجهات التي تجددت قبل ظهر امس في جرود عرسال وأدّت الى إصابات في صفوف العسكريين وجاءت بعد نصب المسلحين مكمناً لدورية عسكرية كانت تنتقل من عرسال الى موقع الحصن ولكنها ضلّت طريقها وصولاً الى منطقة الرهوة حيث ينتشر المسلحون الذين أطلقوا النار عليها وحاصروها، ما فجّر اشتباكات مع الجيش الذي قصفت مدفعيته مواقع الارهابيين بالمدفعية الثقيلة من مراكزه في أطراف عرسال قبل ان ينجح في تحرير الدورية والسيطرة على الوضع في هذه النقطة، وسط تضارُب المعلومات حول فقدان عسكري.

وكان الجيش اللبناني قد تصدى ليل الاربعاء الى مجموعة من المسلحين في وادي حميد شنّت هجوماً على مركزه وحاولت تطويقه للتقدم نحو بلدة عرسال.

وجاءت الاشتباكات وسط السباق الحاد الجاري وراء الكواليس بين الجهود الجارية لإطلاق الاسرى العسكريين (ما لا يقلّ عن 29) لدى تنظيميْ «النصرة» و«الدولة» من جهة والتحسب لعمليات ارهابية او تسللات ميدانية تقوم بها التنظيمات المتطرفة للضغط على الحكومة وحملها على الموافقة على اطلاق اعداد من السجناء الإسلاميين في سجن رومية من جهة أخرى، علماً أن اوساطاً عدة كانت تترقب تداعيات مواجهات امس على قضية الأسرى وسط عدم ارتياحها الى امكان اطلاق العسكريين قريباً، متوقّعة جولات طويلة ومضنية من المفاوضات والوساطات ولا سيما منها الاتصالات السرية التي تتولاها تركيا وقطر للتوصل الى صفقة منطقية للأزمة التي اتخذت منحى اكثر خطورة مع التهديد المزعوم لـ «الدولة» - ولاية دمشق - قاطع القلمون في بيان نسب إليها بتنفيذ حكم الإعدام بحق احد العسكريين المحتجزين لديها وتمديد المهلة الممنوحة للحكومة اللبنانية «لمدة 48 ساعة أخرى بعد تلقينا تجاوباً منها بالنسبة إلى الأسرى».

وأعقبت الاشتباكات الغارات التي نفذها الطيران السوري على جرود عرسال واستهدفت مواقع المسلحين، وتزامنت مع كلام للسفير السوري في بيروت علي عبد الكريم علي اعلن فيه أن «لبنان لا يستطيع مواجهة الإرهاب وحده»، مذكراً بانه قبل أحداث عرسال عرض على المرجعيات الرسمية المعنية، إما بمذكرات رسمية أو باللقاءات المباشرة، الدعم العسكري والأمني وانه إثر الاعتداء الأخير على الجيش من مسلحين سوريين في جرود عرسال، كررت وزارة الخارجية السورية تأكيد دعم الجيش واستعداد الحكومة السورية للتعاون إلا أن كل تلك النداءات لم تثمر سوى حد أدنى من التنسيق الأمني والسياسي»، معتبراً أن «الظروف الراهنة تفرض لقاء مباشراً بين الحكومتين لوضع خريطة طريق للأزمات المشتركة».

وتبعاً لذلك، تخوّفت مصادر في قوى 14 آذار من ان يكون كلام السفير السوري معطوفاً على التقارير عن استعدادات لمعارك ضارية بين «حزب الله» وبين «الدولة الاسلامية» و«النصرة» في القلمون في اطار تحضير «شيء ما» لجرّ الجيش اللبناني الى نوع من التنسيق مع النظام السوري على جبهة جرود عرسال - القلمون تحت عنوان «مكافحة الارهاب»، من دون ان تستبعد ان يكون الهجوم عبر بعض صحف 8 آذار على قائد الجيش العماد جان قهوجي من بوابة تعاطي المؤسسة العسكرية في ملف أحداث عرسال محاولة ضغط لدفعه الى الموافقة على التنسيق العسكري مع الجيش السوري النظامي.

وكانت الاشتباكات في جرود عرسال التي ترافقت مع استقدام الجيش تعزيزات مؤللة ومدفعية تخللها انتشار واسع في عرسال التي مُنع الاعلاميون من دخولها نظراً الى حساسية الوضع الامني، وسط مخاوف من تطورات أكثر دراماتيكية في ظل عدم سحب فتيل ملف العسكريين الأسرى واستمرار الحماوة على جبهة جرود عرسال - القلمون.

وكان بارزاً امس إصدار القضاء العسكري مذكرة توقيف وجاهية بحق عماد احمد جمعة الذي يبدو مساره القضائي ماضياً بثبات في ما يشبه «الرسالة بانه خارج اي مفاوضات للتبادل» في ملف العسكريين الاسرى.

ولفت إعلان محامي جمعة ان الاخير نفى امام المحققين كل الاتهامات الموجهة اليه او ان يكون منتمياً الى «الدولة الاسلامية»، واصفاً التسريبات عبر وسائل اعلام لبنانية حول ما كان يخطط له موكله من استهداف لمراكز الجيش وصولاً الى اعلان «إمارة اسلامية» في مناطق لبنانية بانه «غير صحيح».

ويُذكر ان قيادة الجيش اللبناني اعلنت امس ان الجيش سيتسلم اليوم في مطار رفيق الحريري الدولي «كمية من الأعتدة والذخائر المقدمة من السلطات الأميركية».